د. إبراهيم شحاتة: (١)

عن أوروبا والدولار والإصلاح والسيولة!

- مصر ليست جنوب شرق آسيا، ولكن التوقعات مختلفة عن الواقع!
- لم يحدث - لحسن الحظ - اندفاع على البنوك بما يؤكد أن مصر ليست فى حالة أزمة!
- الموبيل والدروس الخصوصية ليسا سبب أزمة السيولة فى مصر!
- الحكومة هى مثل للكل، وأخطر ما يمكن أن نواجهه هو تفشى ثقافة (عدم الدفع)!!
- الهجوم على سانزبورى كان خطأ سببه سيادة ثقافة غوغائية سياسية ودفع من الخصوم المنافسين تجاوز حدود الالتزام الأخلاقى فى السوق!
- لم يحدث تعويم للجنيه، ولكن حدث تسامح إزاء تخفيض سعره!!
- هناك مجموعة تبحث فى البنك المركزى موضوع سعر الصرف فى مصر!
- عرض دولارات أكثر فى السوق ليس حلاً!
- لابد من توقع بعض المشاكل فى أى حل تختاره للوضع الاقتصادى الحالى، لأن كل حل وله ثمن!!

- أحد الحلول لسعر الصرف أن يربط جزء كبير من الجنيه باليورو وليس بالدولار !
- الإصلاح..عملية مستمرة.. سواء كان اقتصادياً أو غير اقتصادى !
- أهم مزايا ارتباط الدولة ببرامج إصلاح مع المؤسسات الدولية هو أنها تنفذ ما اتفقت عليه !
- من مصلحة أية دولة أن تتوسع فى تحرير التجارة، وتدخل - فى نفس الوقت - فى تكتلات إقليمية !
- على مصر أن تحسم موضوع التوقيع على اتفاق الشراكة مع أوروبا، لأن الوضع الحالى ليس فى صالحنا !
- حرية التجارة لصالح الدول النامية وليست ضدها !
- المبالغة فى الحماية تضر جمهور المستهلكين !

«جرت وقائع هذا الحوار قبل وفاة د. إبراهيم شحاتة بسبعة أشهر»:

فى حوار طويل مع الدكتور إبراهيم شحاتة نائب رئيس البنك الدولى السابق، ناقشت العديد من القضايا الحالية والمزمنة فى ساحة الاقتصاد المصرى، وعلى رأسها أزمة السيولة وسعر الصرف وأولويات الشراكة مع أوروبا وأمريكا والتصدير والتعليم والارتباط بالمؤسسات الاقتصادية الدولية وعمليات تحرير التجارة.

وقد أفاض العالم المصرى فى شرح وتحليل آليات الحل لكل مشكلة من المشكلات التى طرحناها، ولكنه ركز على ضرورة التزام الواقعية والبعد عن الغوغائية السياسية فى تحديد بدائل الحلول لأزماتنا، وقال: إن الموبيل والدروس الخصوصية ليسا سبب أزمة السيولة فى مصر، وأن الحكومة هى مثل للكل، وأن أخطر ما يمكن أن نواجهه هو تفشى ثقافة (عدم الدفع) وأن الهجوم على سانزبورى، كان خطأ سببه سيادة ثقافة غوغائية سياسية، ودفع من الخصوم المتنافسين تجاوز حدود الالتزام الأخلاقى فى السوق، وأن أحد حلول سعر الصرف أن يربط جزء كبير من الجنيه باليورو وليس بالدولار، وأن المبالغة فى الحماية تضر جمهور المستهلكين.

وفيما يلى نص الحوار:

- **ما هو التوصيف الصحيح لما يطلق عليه أزمة السيولة أو الكساد، خاصة وأن هناك تعريفات كثيرة للوضع الذى وصلنا إليه، والذى ينسب البعض لأسباب من طراز أن الأسر المصرية أصبحت محملة جدا بمصاريف كبيرة كفواتير ضخمة للتليفون المحمول أو الدروس الخصوصية، وهذا يضعف القوة الشرائية**

ومن ثم يؤدى إلى بعض ملامح هذا الكساد الذى رأيناه فى المحلات، والبعض الآخر يرد هذا الوضع إلى أننا بلغنا مرحلة اقتصادية ناضجة تم فيها استعدال بعض الأوضاع الاقتصادية، بحيث أخذنا الشكل الطبيعى لسوق تغلق فيه شركات وتفتح شركات أخرى طبقا لمستوى هذه الشركات الاقتصادى والفنى؟

○ عندما بدأ الانفتاح الاقتصادى فى مصر، وفى بعض الدول الأخرى، زادت الآمال فى التوسع المستقبلى، اقترضا كثير من رجال الأعمال أموالا، لبناء Real estate، أو عقارات ومبان، ومكاتب، ووحدات سكنية فاخرة، توقعا لاستمرار الرخاء، والتوسع، والنمو الاقتصادى.

بعبارة أخرى أنت تأخذ قرضا لفترة قصيرة، وتضعه فى استثمار بطبيعته طويل الأجل، على أمل أنه سيعطيك دخلا متجددا تسدد منه، وإذا لم يتم النمو الاقتصادى بالدرجة التى توقعتها، سيترتب على ذلك وجود مبان كثيرة، ليس عليها طلب كاف، كما سوف يترتب على ذلك عجز عن سداد القروض التى بنيت بها هذه المبانى، وهذا يؤدى ـ بطبيعته ـ إلى انكماش فى الاقتصاد، وإلى توقف البنوك عن تجديد الديون بمجرد التخلف عن سداد أول قسط، أو أول فائدة مستحقة.

لقد رأينا هذا فى تايلاند وفى دول أخرى، وكان هذا ـ فى الواقع ـ بداية الأزمة، ومما زاد من حدة هذه الأزمة فى شرق آسيا، أن الاقتراض كان يتم من بنوك وشركات أجنبية، لأن سعر الفائدة على الدولار كان أقل، والعملة المحلية كانت Convertible يمكن تحويلها إلى الدولار، ومن ثم كان الأسهل هو الاقتراض بالدولار، وبالذات فى ظل انطباع عام أن النمو مستمر، وبمعدلات عالية.

وعندما ظهرت الحقيقة، وأن التفاؤل كان أكثر مما يجب، والطلب على المبانى الجديدة لم يتحقق بنفس الدرجة، وعجزت الشركات التى قامت بتمويل هذه المبانى عن السداد، توقفت البنوك عن الإقراض، وبدأت الأزمة..

ومتى بدأت الأزمة، أو ـ حتى ـ الشعور بوجود أزمة، يظهر موضوع الثقة، لأن أساس عملية تدفق الأموال والسيولة والنمو هو الثقة فى الاقتصاد.

ومتى اهتزت الثقة، يبدأ من لديه أموال فى الداخل بالعملة المحلية محاولة نقلها إلى العملة الأجنبية، أو يخرجها إلى الخارج،ويتوقف من كان ينوى إدخال أمواله، ويدخل اقتصاد أى بلد فى حلقة مفرغة، كل خطوة منها تؤدى إلى خطوة أسوأ، وفى النهاية تحدث أزمة.. هذا ما حدث فى آسيا.

مصر مختلفة لأن اقتراض قطاعنا الخاص من الخارج ضئيل جدا، وغير مضمون من الحكومة، والاقتراض كان ـ أساسا ـ من البنوك المحلية، ولكن المشكلة تظل موجودة ، سواء كان الاقتراض قد تم من بنك محلى أو أجنبى، إذا البنك أقرض أكثر مما يجب ولم تك لديه احتياطيات كافية إزاء عدم تسديد الديون.

هنا تحدث ـ مشكلة سيولة فى البداية، أو عجز عن السداد بالنسبة لمديونيات البنك، وبالتالى إفلاس، أو توقف عن الدفع.

يعنى المفروض أن كل بنك عندما يقرض، فإنه يفعل ذلك على أساس حسابات معينة للمخاطر، ويراعى فى ذلك تكوين احتياطيات كافية، بالنسبة للديون التى لا تسدد، والفوائد التى لا تسدد.

إذا اختلفت التوقعات عن الواقع فسوف تحدث مشكلة، وكل بنك هو وسيط فى النهاية، والودائع تمثل التزاما على البنك.

ولحسن الحظ لم تحدث أزمة فى مصر ـ بهذا المعنى ـ ففى حالة الأزمة، كما نتابع فى الخارج وبالذات فى الحالة الآسيوية، يحدث ما يسمى بالاندفاع Rush على البنوك، ويحاول كل مودع أن يسحب ودائعه خوفا، وإذا حدث هذا النوع من الخوف، فإن البنك سيدأ الرفض فى الدفع للمودعين وتحدث أزمة على الفور.. ولكن هذا لم يحدث ـ كما قلنا ـ فى الحالة المصرية.

أنا لا أعتقد أن السبب هو الدروس الخصوصية، فالدروس الخصوصية ظاهرة موجودة فى مصر سواء وقت أزمة أو قبلها، وإذا كان هناك طلب على التليفون المحمول (الموبيل)، فإن هذا معناه أن الفلوس تنتقل من يد إلى يد ولكنها موجودة فى دائرة الاقتصاد المصرى.

المشكلة تحدث عندما تخرج الفلوس خارج البلد، سواء عن طريق هروب رؤوس أموال، أو عدم دخول رؤوس أموال كانت متوقعة سواء لانخفاض أسعار البترول، أو انخفاض دخل السياحة أو تحويلات العاملين بالخارج أو الاستثمارات الأجنبية.

● **ولكن دخل البترول والسياحة مرتفع الآن؟!**

○ الآن.. ولكن فى العام الفائت لم يكونا مرتفعين..

أضف إلى الأسباب ظهور مشروعات ضخمة ترتبت عليها دفوعات لشركات أجنبية تؤدى إلى خروج أموال إلى الخارج، أو عدم دخول أموال كان متوقعا دخولها من الخارج.

ولكن لو كانت الحالة هى انتقال أموال من يد إلى يد فى الداخل، فهذا لا يمكن أن يؤدى إلى أزمة سيولة، فإذا دفعت لمدرس خصوصى، انتقل المال من يدك إلى يده، فإن المال يظل موجودا، إنما عندما ينقص سعر البترول، وينقص دخل السياحة، أو عندما يقوم البعض بتهريب أموالهم إلى الخارج، أو لا يدخل بعض المستثمرين الذين كنا نتوقع دخولهم، أو عندما تقل تحويلات المصريين فى الخارج أو عندما يزيد الاقتراض الحكومى والإنفاق غير المنتج، فإن هذا يحدث أزمة فى كمية النقود.

وفوق هذه الحزمة من الأسباب، فإن هناك سببا إضافيا مهما، فلو قل الإنفاق الحكومى، واعترفت الحكومة بعد ذلك بأنها سوف تؤدى التزامات متأخرة، فإن معنى ذلك أنها كانت لا تدفع فى الميعاد، وهذه رسالة خطيرة جدا، لأن الحكومة هى مثل للكل، فإذا كانت الحكومة نفسها لا تدفع فى

الميعاد، يترتب على ذلك ثقافة عامة بعدم الدفع، ليس لأن الناس فى السوق ليس لديهم نقود، ولكن لأنهم يرون الحكومة لا تدفع فى الموعد!!

الدروس الخصوصية والموبايل يمكن أن تخفض إنفاق الأسرة على مسائل أخرى غيرهما، ولكنهما لا يخفضا السيولة الكلية فى البلد.

لابد أن نكون واضحين، إذا لم يدفع المقترض للشركة أو البنك المقرضين له، فإن هذا سيخفض من إقراض أيهما، بما سوف يخفض السيولة فى البلد.

وعلى الجانب الآخر، فإن شركة مقاولات كبرى ـ مثلا ـ لم تتقاض مستحقاتها سوف تتحفظ ـ هى نفسها ـ فى الإنفاق.

العملية ـ كما ترى ـ مرتبط أولها بآخرها، فأنا أصرف لأن هناك مالا يدخل لى، وإذا لم تدخل لى الفلوس، فسوف أصرف أقل.

وإذا تكونت ثقافة عامة أو خوف عام من الوضع الحالى، سيكون الاتجاه عكس الإنفاق، وسيكون الاتجاه هو تحويل العملة إلى عملة أخرى، وإخراجها ـ تماما ـ من البلد.

وفى النهاية ـ تلخيصا لكل ما سبق ـ فإن مسألة الثقة هى أهم عنصر ينبغى أن نراقبه ونحرص على وجوده فى الاقتصاد المفتوح.

غوغائيـة!

● **دعنا ـ يا دكتور إبراهيم ـ نناقش مثلا واقعيا على الأرض لموضوع الثقة وهو حكاية «سانزبورى» وعزم هذه الشركة ـ كما أعلنت ـ على ترك السوق فى مصر، فهل ترى أن هذا الموضوع يعكس حالة ثقة أو حالة عدم ثقة فى الاقتصاد المصرى، أم أنه يمثل حالة ينبغى النظر إليها خارج إطار حالة الاقتصاد؟**

○ نظريا، قد يكون سبب خروج هذه الشركة لا علاقة له بمصر، ولكن ـ واقعيا وفعليا ـ فإن السبب هو الهجوم الذى حدث على هذه المحلات، ومن غير المعقول، بعد أن أنفقوا كل هذا المال على استثماراتهم الناجحة فى البلد، أن

يخرجوا منها بسبب هذا الهجوم الخاطئ الذى أضرنا ـ بغوغائيته ـ ليس فقط على المستوى الاقتصادى، ولكن على المستوى السياسى والثقافى، فقد أخذ الهجوم على متاجر سانزبورى طابعا عدائيا لليهود، ولأصحاب هذه المتاجر اليهود، وهذا ـ بالطبع ـ له مردود سيئ جدا يُسمع فى الخارج.

ولنأخذها بطريقة أخرى، فأنا مسلم، وأستثمر فى بلد وجدت فيه عدائية للإسلام، وهجوم على استثمارى، فما الذى يشجعنى على الاستثمار فى هذا البلد؟!

هذه السلسلة من المتاجر تشغل عددا ضخما من الناس (٤٥٠٠ شخص) ولهم دور حقيقى ومطلوب حمايته.

وقد لاحظت من قبل الغوغائية السياسية فى مهاجمتهم ـ بحكم كونهم يهودا ـ أن هناك من عززوا الهجوم عليهم لأنهم متضررين من المنافسة.

وهذا فى الواقع يتجاوز حدود الالتزام الاخلاقى فى السوق المفتوح، فالمفروض فى السوق المفتوح أن نرحب بالمنافسة، حتى لو تضرر البعض.

واجب الحكومة هو حماية الاستثمارات القائمة، والهجوم على هذه الشركة أخذ طابعا (ليس ـ فقط ـ ضد إسرائيل ولكنه ضد اليهود)، وهذا شىء غير إسلامى لأن ديننا لا يقول إننا ضد الأديان الأخرى.

واليهود ـ كما تعلم ـ لديهم حساسية شديدة لموضوع العدائية للسامية، وإذا كان هذا هو السبب الذى فكرت هذه الشركة من أجله فى نقل استثماراتها، فإنه سبب مفهوم، إذ لماذا يستثمر أحد فى بلد تكرهه، وليس هذا فقط، ولكنها تحاربه فى استثماره!

تعويم!

- **فيما يخص سعر الدولار فى مصر، هل حدث ـ فى رأيك ـ تعويم للجنيه؟ وما هو تقديرك لآثار تغيير سعر الصرف التى عادت لتحدث فى مصر؟**

○ لا أعتقد أن هناك تعويم، ولكن هناك نوع من الاستجابة إلى الواقع، يكون له تأثيره فى سعر الصرف.

تعويم بالكامل، معناه ترك المسألة كلية للعرض والطلب فى السوق، وهذا لم يحدث، وإنما هناك ـ فيما يبدو ـ توجيه بأنه لوكان هناك اتجاه للزيادة أو نقص الطلب على الدولار، فلابد من ارتفاع أو نقص سعر الجنيه فى حدود معينة.

الذى حدث هو نوع من التسامح فى تخفيض سعر الجنية بعض الشىء.

وأعتقد أن هناك ـ الآن ـ مجموعة تدرس ما يمكن عمله فى المستقبل، وضرورة الاتجاه إلى الواقعية، وهى مسألة محل بحث منذ سنوات طويلة.

الوارد هو تحديد الحدود التى يسمح فيها باستجابة السعر للواقع الاقتصادى.

فهناك سعر يحدد بقرار، وسعر يحدده الواقع.

على أية حال، فإن كل خيار له مزاياه ومضاره، وهناك خوف لو ترك سعر الجنيه للواقع، فإنه سينخفض انخفاضا كبيرا، وهذا ـ طبعا ـ سوف يساعد الصادرات، ويرفع أسعار السلع المستوردة، وبالتالى سوف يساعد هذا الوضع الإنتاج المحلى، ولكنه ـ فى نفس الوقت ـ سيرفع سعر الأشياء المستوردة الأساسية، مثل سعر الغذاء الذى سيرتفع، بما يثير الكثير من المخاوف والاعتراضات على تخفيض سعر الجنيه.

هناك وجهتى نظر، والحكومة كانت أكثر ميلا لعدم التخفيض على أساس حماية أسعار المواد الأساسية المستوردة، بما فى ذلك ليس ـ فقط ـ المواد الغذائية بل أيضا مستلزمات الإنتاج، ولكن هناك عوامل واقعية تضغط على سعر الجنيه، منها أن الصادرات غير البترولية منخفضة جدا، والواردات تزيد بشكل كبير، فقد كان آخر رقم رأيته هو ٤,٥ مليار دولار للصادرات، و١٤-١٥ مليار للواردات، يعنى العجز التجارى زاد، وهو يضغط على العملة، وينعكس عليها إلى جانب دفعه إلى إخفاق الصادرات، لأن ارتفاع سعر الجنيه يجعلنا غير قادرين على

المنافسة مع الدول الأخرى ذات العملة الأضعف. أما التخفيض فيؤدى إلى زيادة السياحة والصادرات، بل إن من مزاياه أنه يرفع أسعار المواد المستوردة، وهذه ميزة بالنسبة للمنتج المحلى ولكن ليس بالنسبة للمستهلك المحلى.

إذا لم تخطط وتقرر شيئا ـ من هذا السياق ـ فكيف ستحمى الجنيه إذن؟!

عرض دولارات أكثر ليس حلا، فقيام البنك المركزى باستخدام احتياطيه لدعم العملة المحلية، هو شيء مشروع فى حدود معينة، ولكن ما رأيناه فى دول أخرى مثل: إندونيسيا والبرازيل يؤكد فشل هذا الحل، فقد ضخت إندونيسيا حوالى ٤٠ مليار دولار، وكذلك فعلت البرازيل، ومع ذلك فلم تتمكن إحداهما من حماية العملة، لأن الواقع ـ أحيانا ـ أقوى من ذلك، ويكون هذا الإجراء بمثابة هدر للاحتياطيات بدون نتيجة.

على أية حال، فإن هذا لم يحدث عندنا بشكل موسع، فقد تدخل البنك المركزى بمبلغ بسيط، وبعدها قال للبنوك المحلية ـ ما معناه ـ (فلتتصرفوا أنتم)!!، والبنوك ـ فى هذه الحالة ـ قد لا تجد تصرفا، فتقول ليس لديَّ نقد أجنبى، وهذا يخلق مشكلة أخرى هى عدم الثقة، خصوصا أن المستثمر الأجنبى يريد تحويل أرباحه وذلك لايكون إلا بالعملة الأجنبية.

المشكلة معقدة، ومتصلة حلقاتها، وإذا اتجهنا إلى حلها حلا اقتصاديا عقلانيا، فقد يخلق ذلك مشاكل اجتماعية، وإذا اتجهنا إلى حلها حلا اجتماعيا عقلانيا، فإن ذلك قد يخلق مشاكل اقتصادية.

وبالتالى، فإن معضلة الوضع الاقتصادى الحالى، هو أن الآراء تختلف إزاء الموقف الواحد، ومواجهة كل من هذه المواقف يحتاج إلى تأن، وإلى قبول بعض المخاطر.

● مثل ماذا؟

○ كما قلت لك، ستخفض الجنيه، فترفع سعر السلع المستوردة، وهذا مفيد

فى أشياء، ومسبب للمشاكل فى أشياء أخرى، والمشكلة فى هذه الأشياء الأخرى أنك ستحلها عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية أو إلغائها عن سلع معينة، ولهذا ـ بالطبع ـ مردوده الاجتماعى.

بعبارة أخرى، إننى يجب أن أضع فى حسابى جميع جوانب المشكلة قبل أن أتخذ قرارا. وفى النهاية، فإن كل حل وله ثمن، ولا يوجد شفاء من أى مرض من دون بعض الألم.

كان الاتجاه فى مصر ـ سابقا ـ هو: لامساس بسعر الصرف، وقد تغير هذا الموقف ـ الآن ـ ولكن كيف يدار التغيير، لابد أن يكون هذا محل بحث.

وقد حلت دول أخرى معضلات شبيهة بأشكال مختلفة، منها عدم ربط سعر العملة ـ بالضرورة ـ بالدولار، وإنما ربطه بعملات الدول الأخرى التى تتعامل معها الدولة تجاريا بصورة أساسية، والمعروف أن جزءا كبيرا من صادرات مصر وتعاملها التجارى هو مع دول أوروبا، وبالتالى فإن جزءا كبيرا من الجنيه يمكن أن يربط باليورو، وليس بالدولار، ومثل هذا الإجراء ـ لو تم اتخاذه ـ يخفض السعر وحده (فلو قلنا مثلا أننا سنجعل ٦٠٪ من تعاملنا مربوطا باليورو و ٤٠٪ مربوطا بالدولار، فإن ذلك سوف يترتب عليه ـ فى الوقت الحالى ـ تخفيض). أما إذا بدأ سعر الدولار فى الهبوط، فإن ذلك يترتب عليه وضع آخر، ولكن هذا كله لن يضرنا لأننا ـ حينئذٍ ـ نربط عملتنا بنسبة تعاملنا مع الخارج، فصادراتنا لن يزيد سعرها.

فإذا كنا نصدر الآن لأوروبا ـ بصورة أساسية ـ ونربط عملتنا بالدولار، فمعنى هذا أننا سوف نكون أغلى للمستورد فى أوروبا.

أما إذا كنا نربط التبادل بعملة الدول التى نصدر لها، فإن ارتفاع قيمة عملاتها يضر بصادراتنا إليها.. والعكس صحيح.

العـــودة!

● **برامج الاصلاح الاقتصادى، كانت مرتبطة ـ فى الذهن العام ـ بالعلاقة مع المنظمات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد الدولى + البنك الدولى)، وكنا نشرح مراحل هذا الإصلاح للجمهور بصفة دائمة، وبدا وكأن هذا الإصلاح قد تم ـ بالفعل، ومن ثم أصبحت العلاقة مع المنظمات الاقتصادية الدولية ليست موضوعا مخيفا للذهن العام.. أما .. الآن ـ وفى ظل هذه الأزمة للسيولة (سواء كانت حقيقية أم مفتعلة) يظل الإحساس القائم لدى الجمهور. هل تعود ـ مرة أخرى ـ برامج الإصلاح الاقتصادى؟ هل يعود الصندوق والبنك إلى طرح وفرض شروط على مصر؟**

○ الإصلاح ـ بطبيعته ـ سواء كان اقتصاديا أو غير اقتصادى، هو عملية مستمرة.. برنامج بعد برنامج، ولكن ليس ـ بالضرورة ـ كل برنامج فى حاجة للارتباط بالمؤسسات الدولية.

فالبرنامج الذى ربط مصر بالصندوق تم، ومن الممكن تبعا لذلك، أن تستمر مصر فى الإصلاح بدون حاجة لجهات أجنبية ترتبط بالإصلاح.

والواقع أن وجود أجهزة مثل الصندوق أو البنك له أهمية خاصة، هى أنك تعتمد على مؤسسات لديها قدرة هائلة على الدراسة وتوجيه النصح، وإن كان ليس من الضرورى الاتفاق معها فى كل شىء.

على الأقل مثل هذه الأجهزة تتيح لنا الاستفادة من نتائج دراسات متعمقة ومفيدة، وبخاصة أنها عملية مجانية لاندفع فيها ثمن كل هذه الدراسات التى يتحملها جهاز البنك أو جهاز الصندوق.

إذن ارتباط عملية الإصلاح بأجهزة دولية، سواء كانت صندوق النقد الدولى، أو أى جهاز دولى آخر، ليس ـ بالضرورة ـ شىء سيئ، ولكن بالعكس ـ له مزاياه، وأهمها ميزة (الالتزام) حيث تكون هناك أهداف متفق عليها بين الدولة

وهذه المؤسسات الدولية، بما يشعر الدولة بضرورة تحقيق مثل هذه الأهداف، ليس ـ فقط ـ من أجل صالحها، بل للوفاء بما تعهدت به إزاء جهة أجنبية، وهذا يساعدها فى كسب ثقة العالم الخارجى.

هذه هى مزايا ارتباط الإصلاح ببرنامج مع جهاز أجنبى، ولكن من الممكن أن تستمر الدولة فى الإصلاح ـ وهذا هو الأصل ـ من دون ارتباط بجهاز خارجى.

الناس عندنا يتصورون أن الارتباط ببرنامج مع الصندوق أو البنك هو شىء معيب، ولكن ـ بالعكس وكما شرحت لك ـ إذا كانت الدولة ملتزمة ولديها برنامج تنفذه بجدية وغير محتاجة إلى دعم مادى من جهاز دولى، فإنها تكون فى غير حاجة إلى مثل هذا الارتباط.

● أى وضع نحن فيه الآن مع هذه المؤسسات الدولية؟

○ ليس لدينا ـ حاليا ـ برنامج متفق عليه مع جهة أجنبية، والحكومة المصرية تسير وفقا لبرنامجها للإصلاح.

● هل هناك أى سيناريو يطرح الآن تجدد البرامج التى تربط مصر مع الصندوق؟

○ ليس لى علم بذلك، وهذه مسألة متروكة للحكومة المصرية.

● عندما تقر قواعد الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبى، أو مصر والولايات المتحدة الأمريكية، فهل نكون ـ حينئذ ـ بصدد مجرد وضع إطار تنظيمى لعملية استيرادنا، أم أن هناكً فرصة أو أملا لشراكة بالمعنى الحقيقى والحرفى للكلمة؟

○ من مصلحة أية دولة أن تتوسع فى تحرير التجارة، وتدخل ـ فى نفس الوقت ـ فى تكتلات إقليمية.

تحرير التجارة له فوائد كثيرة جدا، كما أن له بعض الأضرار، لأننا ـ كما اتفقنا ـ نعرف أنه لا يوجد خيار اقتصادى فوائده مطلقة!

نظام تحرير التجارة الدولى الحالى، يسمح بقيود أو تفضيلات، إذا كانت مرتبطة بتكتلات إقليمية، فالاتحاد الأوروبى بينه وبين وحداته يعطى مزايا للدول الأعضاء، ولا يتعارض ذلك مع منظمة التجارة العالمية، وكذلك نظام النافتا NAFTA الذى يربط أمريكا والمكسيك، وكذلك نظام جنوب شرق آسيا، ولهذا تتجه الدول لتكوين تكتلات إقليمية، وحكومات هذه الدول ديمقراطية ومنتخبة ويهمها كسب الأصوات، وإذا كانت هناك جهات لها تأثير قوى على أصوات الناخبين مثل هذه المنظمات غير الحكومية، فإن صوتها يكون مسموعا بالنسبة لاتفاقية شراكة مع دولة أو أخرى.

وعلى سبيل المثال، فقد كانت هناك محاولة قوية من جانب الدول الغربية للاتفاق على معاهدة جماعية لمعاملة الاستثمارات الأجنبية، تبنتها منظمة OECD (منظمة الدول الصناعية فى باريس)، وبعد ما صاغوا الاتفاق، توقفوا لأن المنظمات غير الحكومية اعترضت بشدة، وقالت إن هذا الاتفاق يحمى الرأسمالية ضد العمال، وهو ضد المستهلكين وضد البيئة. ومن هنا خافت الحكومات وتوقفت عن إنجاز الاتفاق.

- **بهذا المنطق فإن منظمات حقوق الإنسان، ومنظمات البيئة والنقابات ـ فى معظمها تقف ضد الصندوق والبنك، فهل معنى هذا أن تخاف هذه المؤسسات؟**

○ لقد بدأت مثل هذه المنظمات تؤثر.

- **كيف؟**

○ سأعطيك مثلا، صندوق النقد الدولى والبنك الدولى مشتركان، يجريان دراسة الآن على معدل الفقر، ومدى تأثير التحرير الاقتصادى على الفقر، وتفعيل دور هذه المؤسسات، ليس فقط بعدم التأثير سلبيا، ولكن بأن تساعد برامجها على الحد من الفقر، وتساعد ـ كذلك ـ على الاهتمام بأفقر الناس فى كل مجتمع.

وهناك دول رفضت مثل هذه البرامج، لأن الإصلاح ـ كما قلنا ـ سيقتضى إعادة ترتيب النفقات الحكومية، وقد قالت بعض الدول إنها لا تستطيع تخفيض نفقات الجيش، والبوليس، والأمن.. ومن ثم يأتى الاقتطاع فى النهاية على الخدمات ذات الطبيعة الاجتماعية.

ولكن المنظمات غير الحكومية تضغط فى اتجاه مضاد بما يدفع المؤسسات الاقتصادية الدولية إلى تبنى وجهة نظرها.

المفتاح:

- **دكتور إبراهيم.. أصبح هناك اعتقاد بأن BOT أصبحت كلمة بمثابة المفتاح السحرى لكل مشاكل الإنفاق والاستثمار فى البنية الأساسية. هل التوسع فى هذه المشروعات فى صالح الاقتصاد على المستوى البعيد؟ وما هو أثرها على الاستثمارات الداخلية؟ وما هى أوجه قصورها؟**

○ BOT، هى ـ باختصار ـ فكرة أن شخص آخر غير الدولة، سيقوم (بالبناء) و (التشغيل)، ثم ـ فى النهاية وفى تاريخ معين ـ (سينقل) الملكية إلى الدولة، بدون أن تنفق هذه الدولة أية نفقات عامة.

يعنى هى صورة جديدة لما كان بالسابق يسمى امتيازات المرافق العامة، بدلا من أن تنفق الحكومة على الكهرباء أو على المياه أو على التليفونات، يأتى مستثمر أجنبى، يقوم لك بكل هذه الخدمات، ويأخذ امتياز إدارتها لفترة معينة، وفى آخر الفترة يعيد لك الأصول.

أما كون BOT شىء جيد أو سيئ، فذلك يتوقف على شروط العقد.

وبالطبع، فإن لهذا النظام ميزة كبيرة، أنه لا يحمل الدولة فى البداية بتكاليف هذه البنية. بعبارة أخرى، فإنه يعنى تأجيل الدفع فى البداية، إلى أن تبدأ ـ بعد ذلك ـ فى تحمل عبء تحويل الأرباح بالنسبة للمستثمر الأجنبى. وفى النهاية،

فإن الحكومة قد تجدد العقد، أو تدير مشروعات البنية التحتية بنفسها، فإذا كانت الشروط معقولة، فسوف يمثل ذلك خدمة كبيرة للحكومة، فهو لا يساعدها ـ فقط ـ على تفادى الإنفاق، وإنما يكفل لها التشغيل الكفء. وفى دولة مثل مصر، فإن مشكلة التشغيل هذه هى مشكلة فى غاية الأهمية لأننا تعودنا على إسناد مثل هذه المشروعات إلى إجهزة إدارية سواء فى الحكومة أو القطاع العام، مثقلة بأعداد مبالغ فيها من الموظفين، وليس فيها مخصصات كافية للتجديد والصيانة، وبالتالى تكون النتيجة الطبيعية أن هذه الأجهزة تفشل، لأنها غير قادرة على الأداء الكفء أو القدرة على التجديد أو الإحلال إلى آخره.

أما فى حالة BOT، فإننا نعطى للمستثمر الأجنبى عقدا فيه شروط، ويراقب تنفيذ هذه الشروط جهاز كفء. ومن هنا فإن الحكومة إلى جانب تجنبها الدفع، ستضمن التشغيل السليم، فالشركات الأجنبية ـ تعودت أن تعمل بكفاءة ، وهى غير مستعدة لتشويه سمعتها والتصرف بطريقة مختلفة، إنما كل شركة ـ مثل أى شخص عادى ـ تحاول أن تحقق أكبر قدر من المصلحة لنفسها، ومن ثم يكون الإشراف السليم على تنفيذ التعهدات، وعلى تخصيص المبالغ المخصصة للتجديد والصيانة.

فإذا توافرت شروط سليمة وإشراف سليم، فإن إدارة المرافق العامة عن طريق القطاع الخاص المحلى أو الأجنبى تكون شيئا محببا.

تحرير!

- **كان تحرير التجارة العالمية يقوم على فرضية أساسية، وهى أن هذا التحرير، فى صالح اقتصاديات الدول المتعاملة فى السوق الدولية، سواء كانت مصدرة أو مستوردة للسلع والخدمات، وأساس ذلك أن الدول ستتخصص فى إنتاج السلع والخدمات التى تتمتع فيها بميزة نسبية، وعليه فإن كل دولة تنتج سلعا وخدمات معينة تتفوق فيها على غيرها، وتستورد ما تنتجه دول أخرى من سلع تخصصت وتفوقت هذه الدول الأخيرة فيها.**

● **وبعيدا عن الآراء التى تعطى الانطباع أن التصدير قضية حكومية فقط، وبعيدا عمن يعتقد أن هناك قرارا حكوميا لا ترغب الحكومة فى إصداره، قادر على انعاش التصدير، فإننا يجب أن نتساءل عما تخصصنا فيه فى السوق الدولية، وما هى ميزتنا النسبية فيه؟**

○ التجارة بصفة عامة لصالح الدول النامية، والكلام عن أنها ضد مصالح الدول النامية لا أعتقد أنه صحيح، ولا أؤمن به، فمن مصلحة أية دولة أن يكون أمامها سوق مفتوحة، والتنافس سوف يتوقف على قدرتك على المنافسة.

وبالطبع، فإن الدول النامية لديها قصور أو عجز عن المنافسة فى مسائل معينة، ولديها مزايا نسبية فى مسائل أخرى، وقصور هذه الدول واضح إذ إنها أقل - كثيرا - فى التقدم التكنولوچى، وقدرتها على التسويق ضعيفة. وبالمقابل فإن لديها - فى الغالب - مواد أولية، وعندها عمالة، رخيصة، وهى تستطيع أن تستورد التكنولوچيا، أو أن تفتح أبوابها للاستثمارات الأجنبية من دول متقدمة تكنولوچيا.

وتجربة الدول التى أوصدت أبوابها أثبتت أنها تجربة فاشلة.. خاسرة!

أما الدول التى حاولت أن تستفيد من الانفتاح، وأدارت سعر عملتها وسياساتها الاقتصادية بحيث تعطيها مزايا نسبية، مثل رخص الأسعار، فقد استفادت من التجارة.

وبالطبع - كأى شىء آخر - هناك ضوابط معينة، وقدر معين من الحماية، ولكن من دون مبالغة.

فالمبالغة فى الحماية لا تفيد إلا بعض المنتجين المحليين غير القادرين على المنافسة فى السوق المفتوحة، ولكنها تضر بجمهور المستهلكين.

فقد يرفع أحد المنتجين المحليين صوته، وهو ينتج سلعة بسعر مكلف جدا، لكن تقفل الدولة السوق عليه، والدولة قد تستجيب لأن لديه ٥٠ أو ٦٠ عاملا

لا تريدهم أن يتحولوا إلى عاطلين، ولكن ماذا عن الستين مليونا الذين يشكلون قوام الشعب، ولماذا نحرمهم من البضاعة الرخيصة، إذ يجب على الحكومة أن تراعى أيضا حقوق المستهلكين.

وأنا أفهم حماية صناعة وليدة، ولكن صناعة عمرها مائة عام.. لماذا أحميها؟!

إما أنها قادرة على الاستمرار، وإما تقفل أبوابها، وإلا فإن المتضرر الحقيقى هو المستهلك، الذى يمكن أن يشترى هذه السلعة أو البضاعة بثمن أرخص كثيرا، لو لم تكن هناك الرسوم الجمركية المبالغ فيها.

فالرسم الجمركى الذى يصل إلى ١٠٠٪ هو مصادرة مثل الضريبة التى تصل إلى ١٠٠٪. أما الرسم الجمركى الذى يزيد عن ١٠٠٪، فهو بمثابة عقوبة بغير نص، أو عقوبة غير دستورية.

فعندما أشترى سيارة، وأدفع عليها ٢٠٠٪ جمرك، فهذه عقوبة.

والغريب أنك تفرض مثل هذه الضريبة لحماية مصنع سيارات ينتج ألف سيارة فى السنة!!

المفروض لكى نتكلم عن صناعة سيارات ، أن تكون لدينا مصانع تنتج مائة ألف سيارة مثلا، لكى يكون حديثنا عن إنتاج اقتصادى.

وماذا سنفعل حين نتجه لتخفيض هذه الرسوم طبقا للاتفاقيات الدولية؟.. هل تستطيع مثل هذه المصانع أن تقف على قدميها!

المفترض أنهم يأملون أن تزيد المكونات الداخلية فى صناعة السيارات، ولكن هل هذا واقعى، وهل هناك رقابة حقيقية تؤدى إلى تحقيق معدلات معينة فى هذه المكونات الداخلية.

أنا ـ شخصيا ـ ضد المبالغة فى الحماية.

لقد رأيت مؤخرا ـ مناقشات طويلة فى مجلس الشعب، وكل ما يطالب به النواب، كان مزيدا من الدعم، ومزيدا من الحماية، والمفروض أن النواب يمثلون الشعب. والشعب هو مجموعة من المستهلكين، فهل من مصلحة الشعب مزيد

من الحماية وارتفاع الأسعار فى السوق المحلى؟! وهل من مصلحة الشعب مزيد من الدعم، على حساب الميزانية العامة، وعلى حساب الخدمات الأخرى التى تقدمها له الدولة؟!

لم يتكلم أحد عن أن استهلاك السكر عال فى مصر ولابد من تخفيضه ولم يتكلم أحد عن أن المزارعين لا ينبغى أن يتجاوزوا المساحات المحددة لإنتاج السكر والأرز، فالسكر والأرز هما أكثر زراعتين تستهلكان مياه، والمفروض هو الحد منهما وليس زيادتهما، وكانت هناك قرارات بهذا ولم يطبقها أحد، وترتب علي ذلك أن نزل سعر السلعتين فى السوق وتضرر الفلاحون، وعلى الرغم من أنهم أخطأوا لم يتكلم أحد ـ أبدا ـ عن أنهم أخطأوا، حتى فى رد الحكومة!

لابد أن نفيق!

ليس من المفروض أن يكون هناك كل هذا الاستهلاك وكل هذا الدعم للسكر، فحتى الدول الغنية لا تسرف فى استهلاك السكر، لأنه ضار جدا بالصحة.

كل الكلام عندنا عن واجبات الحكومة، ولكن لا أحد يتكلم عن واجبات الشعب.

كل ما أسمعه فى مصر عن زيادة الحماية وزيادة الدعم لا يسر، فلا يمكن أن يتقدم الاقتصاد بمثل هذه الأفكار.

إصلاح!

● بمناسبة ذكرك لمجلس الشعب.. لا يذكر الإصلاح الاقتصادى فى مصر، إلا ويذكر الإصلاح السياسى، وقد كانت انتخابات مجلس الشعب الأخيرة ـ فى نظر الكثير من المراقبين ـ خطوة إزاء الإصلاح السياسى، ولكنها اشتملت أيضا على ظاهرة، ربما يهمنا أن نعرف وجهة نظرك حولها، وهى نجاح عدد من رجال الأعمال فى الوصول إلى مجلس الشعب. ما تأثير هذه الظاهرة على برلمان مصر من وجهة نظرك؟

○ رجال الأعمال الذين نجحوا قليلون جدا بالنسبة لمجموع الأعداد، فعندما ينجح عشرة من رجال الأعمال من ضمن ما يقرب من خمسمائة، فإن هذه النسبة لا تخلق اتجاها.

وأنت تلاحظ ـ فى موضوع السكر ـ أن أحدا من رجال الأعمال لم يتكلم تقريبا، وكان كل من يتكلم يمثلون فئات أخرى، ويطالبون بمطالب يعتقدون أنها فى مصلحة الشعب، على حين الزيادة فى استهلاك السكر ليست فى مصلحة الشعب، وتخفيض أسعار السكر ليس فى مصلحة الشعب، لأنه سيزيد الاستهلاك ويزيد العبء على الموازنة العامة، كما أن تشجيع عدم التزام المزارعين بالمساحات المنزرعة سكرا وأرزا ليس فى مصلحة الشعب.

فقط استمعنا لمن يرفعون أصواتهم بغية إحداث تغيير سياسى، على حين المفروض من مجلس الشعب أنه يمثل الشعب بجميع فئاته، فإذا كان هناك إناس يتكلمون عن مصالح الفلاحين فذلك شىء عظيم، وإذا كان هناك أناس يتكلمون عن مصالح العمال فهذا شىء عظيم، وكذلك رجال الأعمال، دعونا نسمع كل الآراء فى الموضوع الواحد، ونصدر فى النهاية قرارات توازن بين هذه المصالح، لا أن تتجاهل تماما مصلحة دون أخرى.

باختصار دور رجال الأعمال مازال ضعيفا فى مجلس الشعب.

● ما هو الدور الذى تتصوره لهم؟

○ حماية مصالح رجال الأعمال ومصالح المنتجين القادرين على المنافسة.

● هل نستطيع أن نجزم أن رجال الأعمال لهم مصالح واضحة فى مصر، وأنهم متفقين أو متراضين على أن هذه هى مصالحهم؟

○ بالطبع لا... فكلمة رجل الأعمال كلمة واسعة للغاية، ومصالحه تتنوع بحسب موقعه فى ساحة الاقتصاد، وما إذا كان مستوردا أو مصدرا أو وسيطا بين مصالح مختلفة، والطبيعى أن يتم التوافق بين هذه المصالح ويعبر عنها تعبيرا متوازنا فى النهاية، ولكن ذلك سيأخذ وقتا وسيمر بتجارب طويلة ومتنوعة.

تعليم!

● **قضية التعليم تشغل جزءا مهما من تركيزك، فكيف تقوّم التصورات التى تطرح فى مواجهتها ومعالجتها.. فقد كنا ـ فى وقت من الأوقات ـ نطرح المجانية فى مواجهة عدم المجانية. أما اليوم فنطرح التعليم الجامعى الخاص فى مواجهة التعليم الجامعى العام، وهذا ـ فى الحقيقة ـ ينتج قضية أكثر تعقيدا فى هذا الإطار، وهى قضية تمويل التعليم الجامعى، وما إذا كان هذا الجدل عن المجانية والتعليم الخاص دستورى أو غير دستورى؟**

○ قبل الدستورية والمجانية.. مستوى التعليم منخفض، وما يحدث من إصلاحات ـ فى أكثره ـ معنىّ بالكم (أعداد المدارس + أعداد الدارسين + أعداد المدرسين) ولا يعطى اهتماما كافيا للنوعية، وهذا أساس المشكلة الحقيقة، فالذى يصل إلى التعليم الجامعى، هو نتاج التعليم قبل الجامعى، وإذا كانت الأعداد الكبيرة تؤدى إلى ضعف المستوى، وإذا كان مستوى المدرس ضعيفا، فإن مستوى الطالب سيكون ضعيفا. والنتيجة.. إن فى مصر تعليما جامعيا، وهو ـ فى الواقع ـ غير جامعى، وفى نفس الوقت ما هى حاجة السوق؟ هل السوق محتاج لأعداد ضخمة من خريجى كليات مثل الحقوق والتجارة، أو إلى أعداد قليلة، ولكن على درجة عالية من الفهم والتخصص.

الشكوى فى جميع المجالات هى من عدم وجود كفاءات على درجة عالية من التخصص، وإن وجدت فهى مكلفة جدا، وفى نفس الوقت أعداد لا حصرلها من الذين يحملون شهادات، ولكن غير مؤهلين للقيام بعمل معين، وهذه مشكلة أساسية فى الجهاز الحكومى، وهذه المشكلة ستستمر إذا استمرت ظاهرة زيادة الأعداد (أى نفس النوعية).

فالاهتمام بالنوعية هو الأساس، فلو كان عندى موارد تمكننى من زيادة الأعداد، وفى نفس الوقت ترفع النوعية أو الجودة فهذا شىء عظيم جدا. أما إذا لم تك لدىّ هذه الموارد فلابد أن أختار، والاختيار ـ هنا ـ هو المشكلة، فهل نختار زيادة الأعداد ذات الميزة الرئيسية، وهى أنها (مرغوبة سياسيا) لأنها ترضى

أولياء الأمور، فكل واحد يريد أن يدخل ابنه الجامعة. والنتيجة أن خريجى هذا النظام لا يعملون، وهم بمثابة بطالة مقنعة حتى إذا تم تعيينهم!

أما عن المجانية، فالشخص المتفوق من حقه أن يتعلم مجانا فى جميع المراحل، ولا أحد يناقش هذا، إنما إذا كان الشخص خائبا وغنيا، فلماذا نعطى له المجانية؟!

الدستور يقول: «التعليم فى جميع مراحله بالمجان». وهذا شعار وليس حقيقة، الجميع يعلن أن ذلك ليس حقيقة لأن التلامذة القادرين يعتمدون إلى حد كبير على المدارس الخاصة والدروس الخصوصية، وهذا ليس تعليما مجانيا!

ثم إن بعض التعليم الجامعى معتمد على الدروس الخصوصية، وبعضه ليس تعليما جامعيا أصلا.

وقد أجريت دراسة على موقف الدساتير من التعليم نشرتها فى كتابى (وصية لبلادى)، وأثبت فى هذه الدراسة أنه لا يوجد نص ـ كهذا ـ فى دساتير العالم الأخرى، فهناك دساتير تقول: (التعليم بالمجان)، وهناك دساتير تقول: (التعليم الجامعى توفره الدولة للمتفوقين)، أو (تدعم الدولة التعليم فى جميع المستويات) ولكننى لم أجد مثل النص الموجود فى دستورنا حتى فى الدول الشيوعية السابقة.

وبالمنطق لو ذهب الناس كلهم إلى التعليم الجامعى، فمن ـ إذن ـ سيقوم بالوظائف الأخرى، وأين تذهب المهارات الأخرى التى يحتاجها الإنتاج.

لدينا فائض كبير من الخريجين، وفى كثير من مصانعنا نجد المهندس يقوم بعمل يؤديه عامل فى أى دولة أجنبية، فى الوقت الذى يجلس فيه آلاف الخريجين من دون عمل.

هذه هى مظاهر الوضع الحالى.

ولو قلنا فلنجعل التعليم بمصاريف، فإن هذا ـ وحده ـ لن يحل المشكلة، فالأزمة ليست بالمجان أو بفلوس.

- ٢٠٠١ -

❐ ❐ ❐